

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف الإسلامية
(دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي خلال الفترة من 2011 - 2021م)

محمد عامر محمد أبوشهيو
جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مصادر التمويل في المصارف الإسلامية والربحية ، ومعرفة أثر الهيكل التمويلي المعبر عنه بأموال الملكية وإجمالي الودائع (الائتمانية والاستثمارية) وفق قاعدتي الغنم بالغرم والخراج بالضمان على الربحية المعبر عنها بمعدل العائد على الأصول بمصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة من 2011-2021م ؛ واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف البيانات وتحليلها؛ ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بجمع البيانات اللازمة والخاصة بنموذج الدراسة وتحليلها مالياً باستخدام النسب المالية كتمهيد لاختبار فرضيات الدراسة، ثم استخدام أسلوب التحليل الكمي (القياسي) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) لغرض الحصول على نتائج اختبار (Wald Test) من اجل معرفة العلاقة التي تربط الهيكل التمويلي لمصرف الراجحي الإسلامي بالربحية ؛ وتوصلت نتائج اختبار فرضيات الدراسة الفرعية إلى وجود اثر معنوي موجب وذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي المعبر عنه بنسبة أموال الملكية إلى

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

إجمالي المطلوبات على الربحية المعبر عنها بمعدل العائد على الأصول. في حين أظهرت النتائج عن عدم وجود أثر معنوي وذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي المعبر عنه بنسبة إجمالي الودائع (الائتمانية والاستثمارية) إلى إجمالي المطلوبات على الربحية المعبر عنها بمعدل العائد على الأصول؛ وفي المقابل أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة عن وجود أثر معنوي موجب و ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي المعبر عنه بالمتغيرين معاً (أموال الملكية إلى إجمالي المطلوبات وإجمالي الودائع (الائتمانية والاستثمارية) إلى إجمالي المطلوبات على الربحية المعبر عنها بمعدل العائد على الأصول.

الكلمات المفتاحية : المصارف الإسلامية ، الهيكل التمويلي ، الربحية ، مصرف الراجحي الإسلامي.

المقدمة :

تعد المصارف الإسلامية جزءاً هاماً من النظام المصرفي حيث حازت على ثقة العملاء وأثبتت نجاحها وقدرتها على المنافسة عالمياً. وانطلاقاً من ذلك تناولت هذه الدراسة موضوع هيكل التمويل والربحية والذي يعد من أكثر المواضيع أهمية في الفكر المالي والمصرفي إذ أن المتغير الأول الذي يمثل هيكل التمويل هو المتغير المستقل الذي يعبر عن كيفية الوصول إلى المزيج الأمثل من الأموال المملوكة وأموال الغير وبالتالي يمثل جانب الخصوم في قائمة المركز المالي ، أما بالنسبة للمتغير الثاني الذي يمثل المتغير التابع في الدراسة هو الربحية باعتباره الهدف الذي تسعى المصارف إلى تعظيمه والمرتبط تحقيقه بعدة عوامل من أهمها اختيار تركيبة الهيكل المالي ؛ لأنه لا يمكن لأي مصرف أن يواصل أعماله بدون أرباح وهذه الأرباح تتحقق من خلال الحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة وتوظيفها بشكل أمثل وحتى يتم التوظيف الأمثل لهذه المصادر لابد من مراعاة بعض الأسس التي يقوم عليها توظيف الأموال مثل الربحية لتغطية ما يتحمله من مخاطر ، والسيولة لمواجهه متطلباته وهذا العنصر تستلزمه طبيعة الموارد التي يعتمد عليها المصرف الإسلامي.

وبالتالي فإن القرار التمويلي في المصارف الإسلامية يعتبر من القرارات المهمة بالنسبة لها كغيرها من المؤسسات الأخرى ويتعلق هذا القرار بتحديد المزيج المناسب من مصادر التمويل ،

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

وبتعدد تلك المصادر يصبح اختيار مصدر التمويل المناسب من أهم القضايا التي تواجه المصارف الإسلامية نتيجة لطبيعة عملها وتعرضها لمخاطر أعلى من غيرها وطبيعة استخداماتها القائمة على المعاولضات والمشاركات والتبرعات. وفي ضوء ذلك ونظراً للأهمية التي يحتلها الموضوع تسعى هذه الدراسة إلى معرفة اثر الهيكل التمويلي في المصارف الإسلامية على تعظيم ربحيتها من خلال المفاضلة بين هذه المصادر سواء كانت داخلية أو خارجية ومعرفة اثر كل منها على ربحيتها.

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الحقل المعرفي الذي نبحت فيه والذي يتمثل في الفكر المالي والمصرفي ومن أهمية متغيراتها لما لها من أثر بارز على جميع النواحي المالية لمنشآت الأعمال بصورة عامة والمصارف الإسلامية بصورة خاصة وما لهذه المصادر التمويلية من أهمية بالغة في زيادة أرباحها من خلال تحديد التشكيلة المثلى من مصادر التمويل من (الأموال المملوكة وأموال الغير)؛ وبالتالي فإنه يمكن حصر أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1. يستمد هذا البحث أهميته من خلال العمل على تحليل أهم مصادر التمويل التي يعتمد عليها مصرف الراجحي الإسلامي في تمويل موجوداته ، والتي تنعكس بدورها على أدائه المالي (تعظيم الربحية) التي يسعى دائماً لتحقيقها لضمان استمراره في أعماله من خلال جذب المزيد من المدخرات من وحدات الفائض وتوظيفها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية بما يسهم في تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس إيجاباً على مصالح وأهداف المجتمع.
 2. رفد قطاع المصارف الإسلامية بدراسة تبين أهمية النسب المالية في قياس هيكل التمويل و الربحية في المصارف الإسلامية والعلاقة بينهم والحكم على كفاءة المصرف.
 3. إثراء المكتبة الاقتصادية الإسلامية بدراسة تبين العلاقة بين مصادر التمويل والربحية في المصارف الإسلامية من خلال توفير معلومات إضافية للباحثين والمهتمين ولمستخدمي البيانات المالية من خلال دراسة تطبيقية تحاكي الواقع العملي.
- مشكلة الدراسة :**

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

إن الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قرار التمويل من بين القرارات الرئيسية التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة المالية في المصارف الإسلامية، وتعد هذه القرارات من أهم القضايا التي تواجه المصارف الإسلامية وتشغل تفكيرهم أي كيفية اختيار المزيج التمويلي المناسب من مصادر التمويل ومن الجانب الآخر يمثل هدف تعظيم الربحية إشكالية من الإشكاليات التي تواجه المصارف الإسلامية لان تحقيق هذا الهدف مرتبط بالحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة وتوظيف هذه الأموال التوظيف الأمثل مع مراعاة الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة لمواجهة متطلباتها؛ وبالتالي فإن اختبار أثر الهيكل التمويلي على الربحية يعطي أهمية كبرى للإجابة على التساؤل الرئيسي الاتي :

ما هو اثر الهيكل التمويلي على الربحية في المصارف الإسلامية ؟

للإجابة على السؤال السابق تم طرح الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما هو الهيكل التمويلي في المصارف الإسلامية ؟
- ما هي الربحية في المصارف الإسلامية ؟
- ما هو أثر أموال الملكية (الأموال الذاتية) على الربحية في المصارف الإسلامية ؟
- ما هو أثر إجمالي الودائع (الأموال الخارجية) على الربحية في المصارف الإسلامية؟

فرضيات الدراسة :

إن عملية اختيار متغيرات تفسيرية لظاهرة أو مشكلة معينة ليس بالأمر السهل فقد يتم اختيار متغير ليس له علاقة بالظاهرة أو تجاهل متغير مهم له علاقة بالظاهرة أو الحالتين معاً لذلك فأن المتغيرات التفسيرية المستخدمة في هذه الدراسة اختيرت على أساس أنها واسعة التطبيق أو الاستخدام من قبل دراسات سابقة ؛ ومن اجل الإجابة على أسئلة الدراسة وفي سبيل تحقيق أهدافها تم وضع الفرضية الرئيسية الآتية :

الفرضية الرئيسية :

H0 : لا يوجد أثر للهيكل التمويلي على الربحية في المصارف الإسلامية.

H1 : يوجد أثر للهيكل التمويلي على الربحية في المصارف الإسلامية.

وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى :

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

HO : لا يوجد اثر للهيكل التمويلي معبراً عنه بنسبة (حقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات) على

الربحية في المصارف الإسلامية معبراً عنها (بمعدل العائد على الأصول) .

H1 : يوجد اثر للهيكل التمويلي معبراً عنه بنسبة (حقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات) على

الربحية في المصارف الإسلامية معبراً عنها (بمعدل العائد على الأصول) .

الفرضية الفرعية الثانية :

HO : لا يوجد اثر للهيكل التمويلي معبراً عنه بنسبة (إجمالي الودائع إلى إجمالي المطلوبات)

على الربحية في المصارف الإسلامية معبراً عنها (بمعدل العائد على الأصول) .

H1: يوجد اثر للهيكل التمويلي معبراً عنه بنسبة (إجمالي الودائع إلى إجمالي المطلوبات) على

الربحية في المصارف الإسلامية معبراً عنها (بمعدل العائد على الأصول) .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

1. توضيح مفهوم الهيكل التمويلي(مصادر التمويل) والربحية والعلاقة بينهم في المصارف

الإسلامية.

2. معرفة أثر الهيكل التمويلي المتمثل في الأموال الذاتية (حقوق الملكية) على الربحية في

المصارف الإسلامية معبراً عنها بمعدل العائد على الأصول .

3. معرفة أثر الهيكل التمويلي المتمثل في الأموال الخارجية (إجمالي الودائع) وفق قاعدتين الغنم

بالغرم والخراج بالضمان على الربحية في المصارف الإسلامية معبراً عنها بمعدل العائد على

الأصول .

محددات الدراسة :

1. الحدود المكانية : سوف تقتصر هذه الدراسة على مصرف الراجحي الإسلامي

(المقر الرئيسي السعودية) .

2.الحدود الزمنية : من سنة 2011 إلى 2021م.

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130) **منهج البحث في الدراسة :**

تحقيقاً لأهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض ما تناولته الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة الهيكل التمويلي في المصارف الإسلامية وأثره على الربحية ، وتحليل البيانات المستخلصة من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمصرف مالياً باستخدام أهم النسب المالية الأكثر شيوعاً والمستخدمه من قبل الدراسات السابقة ومن ثم استخدام أسلوب التحليل الكمي (القياسي) لغرض معرفة العلاقة بين المتغير المستقل (الهيكل التمويلي لمصرف الراجحي الإسلامي) والمتغير التابع (الربحية).

الدراسات السابقة :

- (خلف ، نقار و فاعور ،2018) " أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي للفترة 2010-2017 " :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية، دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة من 2010 إلى 2017م ، وتتبع أهمية هذه الدراسة من خلال الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المصارف عامة وهو تعظيم ربحيتها ، ويرتبط هذا الهدف باختيار تركيبة الهيكل المالي في المصارف وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي حيث تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لمعرفة العلاقة بين الهيكل المالي ونسب الربحية ، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسب الهيكل المالي في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وكانت العلاقة بينهما طردية.

- (نعيمة، كريمة ، 2021)" اثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في دول الخليج، دراسة قياسية باستعمال نماذج البائل خلال الفترة 2013-2019م".

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر الهيكل المالي على ربحية مجموعة من البنوك الإسلامية العاملة في كل من السعودية والكويت والإمارات خلال الفترة من 2013-2019م ، حيث استخدمت

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

هذه الدراسة تحليل البيانات الجدولية (Panel Data) باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية من أجل

اختبار فرضية الدراسة . وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هيكل رأس المال مقاساً بنسبة المطلوبات إلى الموجودات له أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على العائد على الموجودات ، العائد على حقوق الملكية وعائد السهم المخفض ؛ وان هيكل رأس المال مقاساً بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع كان له تأثير سلبي على المتغيرات ، أما تأثير هيكل رأس المال مقاساً بنسبة المطلوبات إلى الموجودات فقد كان له تأثير إيجابي وغير معنوي على العائد على الموجودات ، العائد على حقوق الملكية وعائد السهم المخفض.

- (سعادة، 2018) " العلاقة بين مصادر الأموال واستخداماتها - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة من 2012- 2016".

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جانبي قائمة المركز المالي للمصارف الإسلامية (قائمة المصادر والاستخدامات) وهما : جانب المطلوبات وحقوق الملكية وفيه الودائع التي تعد أهم مصادر الحصول على الأموال في المصارف التجارية (التقليدية والإسلامية) ، وجانب الموجودات في الطرف الآخر من القائمة والذي يمثل استخدامات تلك الأموال . وهدفت الدراسة إلى بيان أثر مجموع الودائع للمصارف الإسلامية (ROA) (الائتمانية والاستثمارية) في العائد على الموجودات الأردنية خلال الفترة (2012-2016م) وشملت عينة الدراسة : البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي . وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة لمجموع الودائع في العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية الأردنية مما يدل على طبيعة العلاقة الطردية (ROA) بين مصادر الأموال واستخداماتها؛ وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام المصارف الإسلامية بصيغ التمويل والاستثمار وكذلك ضرورة العمل على إدراج الودائع بكافة أنواعها : الجارية والاستثمارية المطلقة والمقيدة ضمن بنود خاصة في التقارير السنوية.

- (فيشوش، 2020) " مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية".

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مصادر الأموال في المصارف الإسلامية (المصادر الداخلية "الذاتية" والمصادر الخارجية)، واستخدامات هذه الأموال في الخدمات الاستثمارية والتمويلية وإلى جانب الخدمات المصرفية المتنوعة والخدمات الاجتماعية ؛ توصلت الدراسة إلى إن جميع المصارف سواء المصارف الإسلامية أو التقليدية مهمتها الأساسية هي جمع الودائع وجذب المدخرات ، إلا إن الفارق النوعي بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية هو طريقة استثمار أموال الودائع والمدخرات ، مما يؤدي إلى وجود اختلاف جوهري في هيكل الحسابات والميزانيات في المصرف الإسلامي وغيره من المصارف الأخرى وكذلك في توزيع الإرباح والعوائد لتلك الاستثمارات .

إضافة الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

تناولت معظم الدراسات السابقة دراسات ذات علاقة بموضوع الدراسة الحالية ،حيث تناولت (موضوع الهيكل التمويلي "مصادر الأموال" ، هيكل رأس المال كجزء من الهيكل التمويلي في المصارف الإسلامية ، الودائع الاستثمارية كمصدر تمويل خارجي، واستخدامات هذه الأموال ،) كأحد متغيرات الدراسة والربحية كمتغير آخر باعتبارها الهدف الذي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقه ، وتوصلت تلك الدراسات إلى نتائج معينة وذلك حسب خصوصية كل دراسة وطبيعة مشكلتها التمويلية (سياساتها في تمويل موجوداتها) من خلال مفاضلتها بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية وكيفية توظيفها التوظيف الأمثل الذي ينعكس إيجاباً على أدائها المالي ويحقق لها هدف تعظيم الربحية. وبالتالي فإن هذه الدراسة تعتبر امتداد للدراسات السابقة ، وسوف تساهم الدراسات السابقة بشكل كبير في أغناء موضوع الدراسة الحالية سواء كان ذلك في مراحل تحديد متغيرات الدراسة أو مشكلة الدراسة أو في تحديد فرضيات الدراسة ، إلا إن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة بأنها سوف تقوم على بيئة دراسية جديدة من خلال دراسة تطبيقية حديثة تتناول المفاضلة بين مصادر التمويل الإسلامي كافة سواء كانت موارد ذاتية أو خارجية (أموال الملكية والودائع بجميع أنواعها وفق قاعدة الخراج بالضمان وقاعدة الغنم بالغرم) في المصارف الإسلامية وأثرها على الربحية باعتبارها الهدف الرئيسي الذي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقه كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى إلى جانب هدف توفير السيولة والأمان باعتبار تنمية

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)
المال احد مقاصد الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى اهداف أخرى متمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التكافل الإجتماعي مع مراعاة أولويات المجتمع من الضروريات والحاجيات والتحسينيات.

أولاً: الهيكل التمويلي في المصارف الإسلامية

إن أساس وجوه العمل في المصارف الإسلامية يعتمد على جذب الأموال واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى إلا أنها تختلف عن هذه المؤسسات بأنها تقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر لمصادر واستخدامات الأموال وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

1. مفهوم الهيكل التمويلي :

"في الفكر المالي وردت تعاريف ومفاهيم عدة لهيكل التمويل ، فقد عرف هيكل التمويل بأنه تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تمويل استثمارها وهو يتكون من العناصر كافة التي يتكون منها جانب الخصوم سواء كانت تلك العناصر طويلة أو قصيرة الأجل". (هندي، 2004، ص22) وإن المصارف الإسلامية تتمتع بخصائص مميزة تميزها عن غيرها ، فهي تجمع في إعمالها بين المصارف التجارية والمصارف المتخصصة كبنوك الأعمال وبنوك الاستثمار وبنوك التنمية ، وتتعامل في الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة، وهي لا تتعامل بالنقد والائتمان بمفهوم المصارف التقليدية بمعنى الإقراض والاقتراض من الغير ، ولكنها تشارك المتعاملين معها سواء بأساليب المشاركة أو المضاربة أو المرابحة وإن المصارف الإسلامية لا تخرج عن نوعين رئيسيين من المصادر كما في المصادر التقليدية وهما المصادر الداخلية والمصادر الخارجية.(الرفاعي، 2004، ص99-102)

"وإن التمويل المصرفي إلا سلامي نقيض للتمويل المصرفي التقليدي ؛ حيث يقيم الأول تنظيمًا جديدًا فنيًا وإداريًا ، فهو يخرج من إدارة الإقراض إلى إدارة الاستثمار ، ومن التركيز على الضمان إلى التركيز على الجدوى الاقتصادية ، ومن اشتقاق الائتمان للحصول على فائدة إلى

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

تحفيز الادخار والاستثمار، ومن دور المرابي إلى دور المستثمر والمستشار الاقتصادي". (دوابه ،2015،ص22)

يستنتج الباحث من مفهوم هيكل التمويل الاتي :

- تشكيلة عناصر التمويل التي يتم بها تمويل استثمارات المصرف.
- الجانب الأيسر في قائمة المركز المالي.
- تنقسم مصادر التمويل في المصارف إلى سلامة إلى (داخلية وخارجية)كغيرها من المصارف الأخرى.
- مزيج من أموال الملكية وأموال الغير (بالمشاركة بالأرباح والخسائر)، التي يستخدمها المصرف الإسلامي في تمويل موجوداته.
- يتم المفاضلة بين مصادر التمويل حسب العائد والمخاطرة والتكلفة.

2. مصادر الأموال (الهيكل التمويلي) في المصارف الإسلامية :

❖ المصادر الداخلية :

لا تختلف كثيراً الموارد الداخلية في المصارف الإسلامية على مثيلاتها في البنوك التقليدية، وتمثل المصادر الداخلية للأموال في غالبية البنوك الإسلامية نسبة ضئيلة من إجمالي مصادر الأموال.(نعمية ، كريمة ،2021،ص181)

أنواع مصادر التمويل الداخلية :

تتمثل المصادر الداخلية في الاتي.(رمضان ، جودة ،2013،ص68):

- رأس المال المدفوع: يتمثل في الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه أو أية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة . ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل المصرف عليها من جميع المصادر ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف خاصة أصحاب الودائع منهم وزيادة جذب المزيد من الأموال الخارجية . إذ إن رأس

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

المال يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله .

- **الأرباح المحتجزة :** تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة وهي تمثل جزءاً من حقوق المساهمين ويرى البعض فيها وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخلياً. وتعتبر عن قدرة المصرف على توليد الأرباح واحتفاظها بنسبة منه ، ويمكن تقسيم الأشكال التي تتخذها الأرباح المحجوزة إلى الاحتياطات والمخصصات والأرباح غير المعدة للتوزيع (المدورة).

أ . **الاحتياطات :** تقتطع الاحتياطات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديداً نهائياً، وتفادياً لإظهار حجم الأرباح المحجوزة في حساب واحد ظهرت في المحاسبة عدة تسميات لأنواع مختلفة من الاحتياطات فهناك الاحتياطي الاختياري والاحتياطي القانوني واحتياطي الطوارئ وغيرها من الأسماء المختلفة التي تطلق على جزء من الأرباح يراد حجزه وإعادة استثماره في المشروع . وبصفة عامة يكون المصرف أي احتياطي فيه عن طريق اقتطاع مبلغ من أرباحه السنوية وهو لذلك ملك المساهمين وتتقسم الاحتياطات إلى نوعين هما :

1. الاحتياطي الخاص (الاختياري)

هو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه من غير أن يفرضه عليه القانون ويكونه من أجل تدعيم مركزه المالي لمواجهة المتعاملين وكذلك من أجل ملاقة كل خسارة في قيمة أصوله

2. الاحتياطي القانوني (احتياطي رأس المال)

هو احتياطي يطلبه القانون و ينص على أن يكون بنسبة معينة من رأس المال كوسيلة للوقاية من أي خسارة قد تنتج عن عمليات المصرف.

ب. **المخصصات :** تكون المخصصات في العادة في قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقاً لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول وتحمل الأرباح عادةً بقيمة الأصول ومن أمثلة المخصصات : مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات الاستهلاك.

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

ج. الأرباح غير الموزعة (الأرباح المدورة) : أن الاحتياطات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح إلا إن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم وقد توزع الإدارة جزء منها وتستقطع جزءاً منها على شكل أرباح غير موزعة مدورة إلا أنها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها المصرف متى شاء. (وغالباً ما تكون متعلقة بالسياسات المتبعة من المصرف وفق الظروف الاقتصادية).

❖ المصادر الخارجية :

" تتمثل الموارد الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية في الودائع والمدخرات ، إذ أنها المصدر الأساسي الذي تستمد منه المصارف الإسلامية قدرتها على إجراء عمليات التمويل والاستثمار".(زنكري،2015،ص26)، ومن أهم الموارد الخارجية للبنك الإسلامي ما يلي:

- الودائع : حيث تشكل الودائع التي تجذبها البنوك الإسلامية المصدر الرئيسي للأموال المجتمعة لديها شأنها في ذلك شأن البنوك التقليدية ، وإذا كانت العلاقة بين المودعين والبنوك التقليدية علاقة الدائن بالمدين فإن العلاقة بالبنوك الإسلامية تختلف باختلاف صيغ الأوعية الادخارية حيث تأخذ الودائع في البنوك الإسلامية الصيغ التالية :

أ. الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب) : " حيث يتم من خلالها الإيداع والسحب دون قيد او شرط".(نعيمة ،2021،ص391)، ويتميز هذا الحساب بأنه قابل للسحب منه عند الطلب ولذا يسمى في بعض الأحيان بالحساب تحت الطلب، والتكيف الفقهي للحساب الجاري المعمول به حالياً لدى المصارف الإسلامية هو عقد قرض بين العميل والمصرف (قرض حسن) ويد المصرف عليه يد ضمان، وهو ما ذهب إليه كثير الذين تصدوا لمحاولة التكيف الشرعي للوديعة المصرفية.(زنكري،2015،ص26-27)

ب. الودائع الاستثمارية(الحسابات الاستثمارية) : " هي الأموال التي يودعها أصحابها ويمنحون للبنك الحق في استثمارها في مجالات مختلفة ، كما أنهم يأذنون لها بخلطها بحقوق الملكية (الأموال الذاتية) أو الأموال التي لهم حق التصرف فيها (الحسابات الجارية) وتعود نتائج الاستثمار لهذه الحسابات على مجموع المشاركين وعليه فإن هذه الحسابات يتم فتحها بغرض الحصول على عائد نتيجة قيام البنك الإسلامي باستثمار تلك الأموال وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية " الغنم

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

بالغرم" ؛ وحتى تكتسب الوديعة المصرفية صفة الاستثمار في البنوك الإسلامية ، أي اعتبارها وديعة استثمارية تخضع لعقد المضاربة المطلقة لابد لها أن تتمتع بتوفر عاملين هما : عنصر الزمن و مقدار الوديعة. وعليه فأن حسابات الاستثمار تأخذ صورة عقد المضاربة بين البنك الإسلامي والمودعين. وقد اختلف المعاصرون في تخريج العلاقة التعاقدية للودائع الاستثمارية على قولين : القول الأول : تخريج الودائع الاستثمارية على أساس عقد لوكالة والقول الثاني : تخريج الودائع الاستثمارية على أساس عقد المضاربة.

ويوجد نوعان من الودائع الاستثمارية :

1. حسابات الاستثمار المشترك (المطلقة) : وهي التي يتلقاها البنك مع تفويضه من قبل أصحابها باستثمارها وخطها بأمواله الذاتية (حقوق الملكية) أو الأموال التي له حق التصرف المطلق فيها (الحسابات الجارية) دون تقييدهم له باستثمارها بنفسه أو في مشروع أو غرض معين أو بكيفية معينة.

2. حسابات الاستثمار المخصص (المقيدة) : وهي الودائع النقدية التي يتسلمها البنك الإسلامي من المودعين ويتقيد في إدارتها واستثمارها ببعض القيود والشروط، مثال أن يستثمرها في مشروع معين، أو لغرض معين ، أو أن لا يخطها بأمواله". (نعيمة ، 2021، ص392-397)

- **الصكوك الإسلامية (صكوك الاستثمار)** : تعد صكوك الاستثمار أحد مصادر الأموال الخارجية بالبنوك الإسلامية وفق قاعدة الغنم بالغرم وتمثل ملكية الموجودات (أعيان ، منافع ، خدمات) ويتم تداولها وفق نوع الصك والموجودات ، وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات.

- **صناديق الاستثمار** : تعتبر صناديق الاستثمار مصدر جيد من مصادر أموال البنك الإسلامي وتمثل أوعية استثمارية تلبي حاجات ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم لتحقيق عوائد مجزية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

- **شهادات الإيداع** : تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال الخارجية بالبنوك الإسلامية ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة على سبيل المضاربة لتتناسب كافة مستويات دخول المودعين وتتراوح مدة الشهادة من سنة إلى ثلاثة سنوات.

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

- ودائع المؤسسات المالية الإسلامية : قد تقوم بعض البنوك الإسلامية بتحويل جزء من الفوائض النقدية لديها إلى البنوك ، إما في صورة ودائع استثمار تأخذ منها ودائع أو في صورة ودائع جارية لا يستحق عنها عوائد وذلك لتسوية بعض المعاملات بينها.(نعيمه ، كريمة ، 2021، ص182-183)

- حسابات المحافظ الاستثمارية : "تقدم فكرة المحافظ الاستثمارية على الاستثمار في الفرصة أو الفرص الاستثمارية ذات الجدوى. حيث يتم إصدار سندات مقارضة (حصص) في محافظ استثمارية برأسمال يكفي للمتطلبات الاستثمارية المنوي الاستثمار فيها حسب صيغة الدعوى للاكتتاب في السندات ، وتكون السندات موحدة القيمة ، ويقوم المصرف بإدارة المحفظة واستثمارها وفقاً لأسس وقواعد المضاربة الشرعية". (فيشوش، 2020، ص116)

مما سبق يستنتج الباحث بأن الموارد المالية في المصارف الإسلامية شبيهة بالموارد المالية في المصارف التقليدية من حيث مصادرها الرئيسية وتقسيماتها وبالتالي فإن المصارف الإسلامية تحاكي المصارف التقليدية ولكن الاختلاف الجوهرى بينهم في التعدد فالتمويل المصرفي الإسلامي (استخدامات الأموال) قائم على عقود المعاوضات والمشاركات والتبرعات و كذلك في كيفية تحقيق العوائد ومصادر تمويل هذه الاستخدامات يكون وفق ضوابط الشريعة الإسلامية من حيث تحمل المخاطر والمشاركة في الأرباح والخسائر وفق قاعدتين الغنم بالغرم والخراج بالضمان بعكس التمويل المصرفي التقليدي القائم على الاقتراض والاقرض بمعدل الفائدة (الربا).

3. النسب المالية المستخدمة في قياس الهيكل التمويلي :

تساعد النسب الهيكلية إدارة المصرف على دراسة الهيكل المالي له ، وذلك من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين وهما:

أ. التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية

ب. كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المصرف بشكل سليم. ومن أهم النسب المالية التي تتعلق بالهيكل المالي هي:

- نسبة التمويل الداخلي للأصول : تظهر هذه النسبة التمويل الداخلي (الذاتي) للأصول وارتفاعها يعد مؤشر ايجابياً على وضع المصرف المالي ، إلا إن ذلك قد لا يكون في مصلحة المصرف

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

دائماً، ولذا فلا يمكن الاكتفاء بالتمويل الداخلي لابد من وجود تمويل خارجي لأنه سيساعد على رفع ربحية الأموال الخاصة (حقوق الملكية) باعتبار الربحية من الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها ، ولكن في حدود لا يؤثر فيها على الاستقلال المالي للمصرف ولا بد من وجود توازن بين الوجهتين (أموال الملكية والأموال الخارجية)، بحيث يمكن الاستفادة من الأموال (المصادر الخارجية) ولكن بدون فوائد نظراً لتطبيق هذه الدراسة على المصارف الإسلامية التي لا تتعامل بالفائدة لا أخذاً ولا عطاء. ويتم حسابها كما يلي :

نسبة التمويل الداخلي للأصول = حقوق الملكية/ إجمالي الأصول*100. (خلف، نقار وفاعور، 2018، ص161)

- **نسبة التمويل الخارجي للأصول :** تعد الودائع من أهم المصادر والروافد المالية التي يعتمد عليها المصرف سواء كان تقليدي أو إسلامي في عمليتي التمويل والاستثمار ؛ كما أنها مصدر القوة الذي يمكن المصرف من توظيفاته ؛ لتحقيق أهدافه المالية ، والمصرفية ، والخدمية ، والمجتمعة ، وتكون نتائج هذه الاستثمارات مصدراً للثروة والمنفعة والتقدم الاقتصادي . ويتم حسابها كما يلي :

نسبة التمويل الخارجي للأصول = مجموع الودائع الائتمانية (تحت الطلب) والاستثمارية (المطلقة ، المقيدة) / إجمالي الأصول *100. (سعادة، 2018، ص166، 161).

ثانياً: الربحية في المصارف الإسلامية

يتوقف تطور ونمو البنوك الإسلامية بدرجة الأولى على مدى تحقيقها للأرباح ؛ والتي تعد المحور الفعال والأساسي من أجل بقائها واستمرار نشاطها وحصولها على رأس المال اللازم في المستقبل لإعادة استثمارها ومواجهة مختلف المخاطر المحتملة.

1. **مفهوم الربحية :** تشير الربحية إلى العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق تلك الأرباح، وتعد الربحية هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموارد المختلفة". (عقل، 1989، ص42)، وتقاس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات أو من خلال الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها ؛ علماً إن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية ؛ وتعمل البنوك الإسلامية على

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما: قرار الاستثمار وهو مجموع من القرارات المتعلقة باستخدام البنوك الإسلامية لمواردها المتاحة للاستخدام الأمثل لتتمكن من تحقيق أفضل عائد دون تضحية بالسيولة (التوازن بين السيولة والربحية)، والثاني قرار التمويل ؛ هو مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية إظهار مصادر التمويل اللازمة لتمويل الاستثمارات . وللأرباح أهمية كبرى بالنسبة لجميع الأطراف المرتبطة به ، فبالنسبة للبنك فـا لأرباح ضرورية لمواجهة مختلف المخاطر المحتملة حتى يتمكن البنك من البقاء والاستمرارية في النشاط كما أن الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل، وذلك من خلال إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة إذ تعتبر احد وسائل التمويل الذاتي. حيث يتوقف تطور ونمو البنوك الإسلامية بدرجة الأولى على مدى تحقيق الأرباح التي تعد المحور الفعال والأساسي لاستمرارها إذ تقيم الإدارة البنكية ربحية البنك عن طريق مجموعة من المؤشرات والنسب المالية التي تسمح بقياس قدرات البنك على تحقيق عائد نهائي على الأموال المستثمرة. (نعيمة ، كريمة ، 2021، ص183-184)

2.النسب المالية المستخدمة في قياس الربحية :

هناك العديد من المؤشرات الشائعة المستخدمة في قياس ربحية المصارف بشكل عام ، حيث يبرز في هذا المجال دور التحليل المالي ، ومن بين أدواته وطرقه الأسهل والأسرع ؛ لاختبار الربحية للمصارف التجارية تقليدية أو إسلامية على حد سواء يكون باستخدام النسب المالية مثل (معدل العائد على الموجودات)، حيث تقيس هذه النسبة معدل العائد على مختلف موجودات المصرف (اصوله). (عبدالستار، 2013، ص122)، وتعتبر نسب الربحية في المصارف على قدرتها على توليد الأرباح فهي مؤشر هام لتقييم الكفاءة الإدارية ومدى نجاح المصرف في ظل الظروف الاقتصادية وتشمل هذه النسب ما يلي :

- **العائد على الأصول :** ويقصد به نسبة ربح العمليات إلى الأصول . وتستخدم هذه النسبة لقياس مدى قدرة المصرف في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل في توليد الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة ؛ وتعتبر هذه النسبة من أكثر النسب شيوعاً لقياس الأداء المالي في الصناعة المصرفية ويتم حساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية :

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

معدل العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول * 100

وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح". (خلف، نقار وفاعور، 2018، ص164)

- **العائد على حقوق الملكية:** يعد من أهم مؤشرات الربحية لأنه يوضح كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك وقدرتها على تحقيق الأرباح من تلك الأموال ويعتبر معدل العائد على حقوق الملكية مقياساً لربحية كل من قرارات التمويل والاستثمار . ويتم حساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية :

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية * 100

فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف بضمان تحقيق ربح اكبر والعكس صحيح. (الزبيدي، 2011، ص214)

- **عائد السهم العادي :** أو حصة السهم العادي من الأرباح ، ويستخدم هذا المؤشر لتقييم ربحية السهم العادي ويتم حسابه في المعادلة الآتية:

عائد السهم العادي = صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات السهم / المتوسط الموزون المرجح لعدد الأسهم العادية. ويطلق عليه في هذه الحالة عائد السهم الأساسي.(نعيمة، كريمة، 2021، ص184)

إلا إن النسبة التي سوف يتم استخدامها في هذه الدراسة والتي تعبر عن المتغير التابع (الربحية) و هي معدل العائد على الأصول وهي الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة. يستنتج الباحث بأن هدف تعظيم الربحية هو الهدف الرئيسي الذي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقه لضمان بقائها واستمرارها كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى ولكنها تختلف عن غيرها من المؤسسات بأنها تحقق هذا الهدف من خلال الحصول على الأموال واستخدامها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية (لمصرف الراجحي الإسلامي)

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

سنحاول تطبيق ما جاء به الجانب النظري على دراستنا التحليلية التي هي حول مصرف الراجحي الإسلامي (السعودي) خلال الفترة من 2011 إلى 2021م" ، محاولة إبراز ما جاءت به الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة وإبراز العلاقة التي تربط الهيكل التمويلي بتعظيم الربحية في المصارف الإسلامية ، ويركز الباحث في هذه الدراسة على التحليل المالي لمتغيرات الدراسة باستخدام النسب المالية المناسبة لقياس الهيكل التمويلي والربحية في مصرف الراجحي الإسلامي ومناقشة النتائج وتحليلها إحصائياً من أجل اختبار فرضيات الدراسة، والخروج ببعض النتائج والتوصيات.

أولاً : التحليل المالي لمتغيرات الدراسة

- نبذه عن مصرف الراجحي :

يعد مصرف الراجحي واحداً من أكبر المصارف الإسلامية في العالم ، وقد تأسس عام 1957م. وشهد عام 1978م دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة ، ليتحول عام 1988م شركة مساهمة سعودية عامة تحت اسم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار وتمت تسميته بمصرف الراجحي في عام 2006م. ويبلغ رأس ماله 25 مليار ريال سعودي ، ويعمل فيه أكثر من 9400 موظف ، ويتمتع المصرف بشبكة انتشار واسعة تضم أكثر من 526 فرعاً . وبصفة المصرف يرتكز أساساً على مبادئ المصرفية الإسلامية ، فهو يؤدي دوراً رئيسياً في سد الفجوة بين المتطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية ، مشكلاً معايير صناعية وتنموية يحتذي بها. (www.alrajhibank.com).

- البيانات المستخلصة من القوائم المالية:

الجدول 01: يبين البيانات المستخلصة من القوائم المالية

السنوات	أجمالي المطلوبات	أجمالي الودائع	أجمالي أموال الملكية	صافي الربح بعد الضريبة
2011	220,731,085	177,732,952	33,488,730	7,378,268
2012	267,382,562	221,394,638	36,468,737	7,884,706

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

7,437,987	38,497,715	231,589,113	279,870,685	2013
6,836,172	41,896,194	256,077,047	307,711,555	2014
7,130,075	46,639,054	257,821,641	315,619,648	2015
8,125,960	51,946,872	272,593,136	339,711,817	2016
9,120,726	55,750,918	273,056,445	343,116,528	2017
10,296,867	48,305,866	293,909,125	364,030,844	2018
10,158,527	51,191,657	312,405,823	384,086,576	2019
10,595,548	58,118,518	382,631,003	468,824,723	2020
14,746,211	67,308,851	512,072,213	623,671,915	2021

المصدر: التقارير السنوية والقوائم المالية وقوائم الدخل لمصرف الراجحي 2011 - 2021م

- نتائج التحليل المالي :

الجدول 02: يبين نتائج التحليل المالي لمتغيرات الدراسة

السنوات	إجمالي الودائع / إجمالي المطلوبات	إجمالي أموال الملكية / إجمالي المطلوبات	معدل العائد على الموجودات
2011	0.805201279	0.151717326	0.033426502
2012	0.828007019	0.136391606	0.029488482
2013	0.827486141	0.137555368	0.026576513
2014	0.832198346	0.136154114	0.022216169
2015	0.816874496	0.147769806	0.02259072
2016	0.80242465	0.152914528	0.023920157
2017	0.795812567	0.162483919	0.026582007
2018	0.807374237	0.132697179	0.028285699
2019	0.813373449	0.133281557	0.026448534
2020	0.816149371	0.12396641	0.022600233
2021	0.821060241	0.107923492	0.02364418

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج: Microsoft office Excel 2010

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

يلاحظ من خلال الجدول (2) بأن نسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات مرتفعة خلال فترة

الدراسة وهذا يدل على اعتماد المصرف على أموال الغير نتيجة قدرته على جذب الأموال الخارجية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية وعلى ثقة عملائه فيه حيث تراوحت هذه النسبة ما بين (79% إلى 83%) ، مع احتفاظ المصرف برأس مال كافٍ (أموال ملكية) لمواجهة أي طارئ و بنسبة تفوق 8% وهذه النسبة تفوق التي أقرتها لجنة بازل ؛ وكذلك نلاحظ بأن المصرف قد حقق عائد نمو جيد خلال سنة 2011 مقارنة بحجم أصوله وإن هذا العائد استقر رغم ارتفاع حجم أصوله خلال فترة الدراسة ما بين (2% إلى 3%) رغم ما تعرض له العالم من جائحة كورونا خلال هذه السنوات الأخيرة والتي كان لها تأثير سلبي على معظم بلدان العالم .

ثانياً : التحليل الكمي (القياسي لمتغيرات الدراسة)

1. توصيف النموذج:

يمكن وصف النموذج القياسي لأثر الهيكل التمويلي على الربحية والمتمثل في إجمالي أموال الملكية وإجمالي الودائع (كمتغيرات مستقلة) ومعدل العائد على الأصول (كمتغير تابع)، وهو ما يمكن التعبير عنه إحصائياً وفق صيغة الانحدار الذاتي (VAR) التالية :-

$$Y = a + B_1 Y(t_{-1}, t_{-2}, t_{-3}, \dots, t_{-n}) + B_2 X_1(t_{-1}, t_{-2}, t_{-3}, \dots, t_{-n}) + B_3 X_2(t_{-1}, t_{-2}, t_{-3}, \dots, t_{-n}) + U t_n$$

حيث أن :

Y = معدل العائد على الأصول

X_1 = إجمالي أموال الملكية إلى إجمالي المطلوبات

X_2 = إجمالي الودائع إلى إجمالي المطلوبات

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

هذا وسوف يتم استخدام سلسلة زمنية مدتها 11 سنة للمتغيرات محل الدراسة، وتطبيق نموذج

الانحدار الذاتي (VAR) للحصول على نتائج اختبار ولد (Wald Test) لتحديد إذا كان هناك

تأثير للمتغيرات المستقلة المعبرة عن الهيكل التمويلي (أموال الملكية وإجمالي الودائع) في

مصرف الراجحي الإسلامي كل على حدة على المتغير التابع الربحية المعبر عنها بمعدل العائد

على الأصول من جهة، وتحديد تأثير المتغيرين معاً من جهة أخرى على المتغير التابع.

2. تقدير النموذج :

الجدول 03: يوضح نموذج الانحدار الذاتي (Vector Auto Regression Model).

معادلة رقم (1): الانحدار الذاتي (VAR)				
المعاملات		الخطأ المعياري	إحصاءة t	القيمة الاحتمالية
C(1)	-0.650257	0.498403	-1.304682	0.3219
C(2)	0.613936	0.577569	1.062967	0.3992
C(3)	0.084357	0.062911	1.340897	0.3120
C(4)	0.177287	0.090395	1.961242	0.1889
C(5)	-0.127135	0.158162	-0.803832	0.5059
C(6)	-0.001595	0.123459	-0.012920	0.9909
C(7)	0.092657	0.055151	1.680058	0.2350
$Y = -0.650256903854*Y(-1) + 0.613936432653*Y(-2) + 0.0843567977193*X1(-1) + 0.17728716829*X1(-2) - 0.127135328078*X2(-1) - 0.00159510560385*X2(-2) + 0.0926574865191$				
0.024763		Mean dependent var	0.939045	R-squared
0.002227		S.D. dependent var	0.756181	Adjusted R-squared

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

-10.73575	Akaike info criterion	0.001100	S.E. of regression
-10.58236	Schwarz criterion	2.42E-06	Sum squared resid
-11.06678	Hannan-Quinn criter.	55.31090	Log likelihood
2.362759	Durbin-Watson stat	5.135211	F-statistic
		0.041944	Prob(F-statistic)

يتضح من خلال نتائج الانحدار الذاتي (VAR) المتحصل عليها من الجدول رقم (1) ، أن (R^2) قد بلغت 0.93 وهيا مرتفعة جداً، وبذلك يمكن القول أن التغيرات التي تحدث في كلا من معدل العائد على الأصول تفسر بنسبة 93% من قبل التغيرات التي تحدث في إجمالي الودائع و إجمالي أموال الملكية وبالتالي فإن أموال الملكية وأموال الغير (الودائع بجميع أنواعها) معاً في مصرف الراجحي لها قوة تأثير مرتفعة على معدل العائد على الأصول وأن 7% عوامل أخرى ، أما فيما يتعلق بإحصاءة (F) فإن القيمة الاحتمالية (P-Value) أقل من 5%، مما يعني أن المتغيرات الداخلة في النموذج مجمعة تؤثر في المتغير التابع .

3. اختبار ولد (Wald Test):

- الفرضية الفرعية الأولى :

HO : لا يوجد اثر للهيكل التمويلي معبراً عنه بنسبة (حقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات)

على الربحية في المصارف الإسلامية معبراً عنها (بمعدل العائد على الأصول) .

H1 : يوجد اثر للهيكل التمويلي معبراً عنه بنسبة (حقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات) على

الربحية في المصارف الإسلامية معبراً عنها (بمعدل العائد على الأصول) .

الجدول 04 : يوضح نتائج (Wald Test) للفرضية الفرعية الأولى

الفرضية الصفرية H_0 : $C3=C4=0$
الفرضية البديلة H_1 : $C3=C4 \neq 0$

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

أما فيما يخص نتائج الجدول رقم (5) إن إجمالي الودائع عند الارتداد الزمني الأول والثاني لا تؤثر في إجمالي العائد على الأصول ، وذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار كاي تربيع أكبر من 5 %، وبذلك فإننا نرفض فرض الإثبات ونقبل الفرض البديل ($C4=C5=0$).

ويرى الباحث بأن سبب عدم تأثير أموال الغير لدى المصرف (الودائع بجميع أنواعها) على معدل عائد الأصول خلال فترة الدراسة كان نتيجة ما حققه المصرف من ارتفاع في معدل العائد على الأصول سنة 2011 بسبب انخفاض حجم أصوله (استثمارات) وارتفاع في صافي أرباحه تلك السنة ما يعني بأن المصرف حقق أعلى معدل صافي أرباح على أصوله وقد بلغ (0.03) ، وفي المقابل بأن حجم ودائع الغير تلك السنة كانت منخفضة مقارنة بباقي سنوات الدراسة ، وفي سنة 2012 زاد حجم ودائع الغير (الودائع الائتمانية والاستثمارية) لدى المصرف ولكن في المقابل انخفض معدل العائد على الأصول تلك السنة نتيجة ارتفاع حجم الأصول بدون ما يقابله ارتفاع ملحوظ في صافي الأرباح ؛ وكذلك لاحظ الباحث بأن حجم الودائع في المصرف وحجم الأصول ينموان بمعدل متزايد خلال فترة الدراسة وصافي الأرباح ينمو بمعدل منخفض وليس بنفس الزيادة حيث وصل حجم أصول المصرف 623,671,915 سنة 2021 م وإجمالي الودائع بلغ 512,072,213 ريال ومعدل أرباحه على موجوداته لم يتعدى 0.02.

- الفرضية الرئيسية :

H0 : لا يوجد أثر للهيكل التمويلي على الربحية في المصارف الإسلامية.

H1 : يوجد أثر للهيكل التمويلي على الربحية في المصارف الإسلامية.

الجدول 06: يوضح نتائج (Wald Test) للفرضية الرئيسية :

الفرضية الصفرية $H_0: C3=C4=C5=C6=0$			
الفرضية البديلة $H_1: C3=C4=C5=C6 \neq 0$			
اسم الاختبار	القيمة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

0.2583	(4, 2)	3.102268	إحصاءة (F)
0.0146	4	12.40907	كاي تربيع

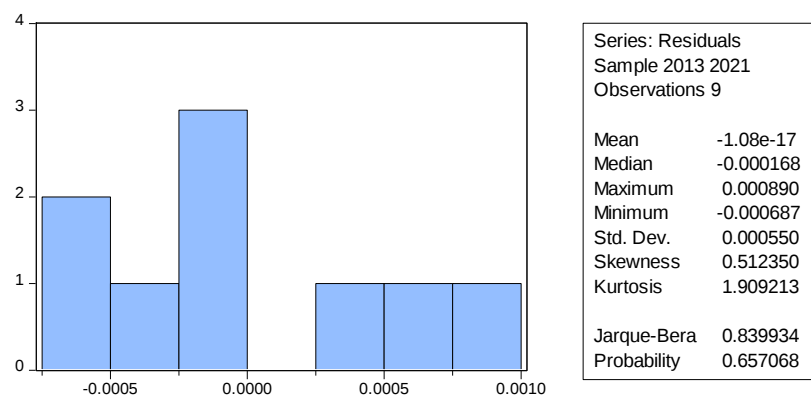
وفيما يتعلق بالنتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (6) أن إجمالي أموال الملكية وإجمالي الودائع عند الارتداد الزمني الأول والثاني يوثران معاً في إجمالي العائد على الأصول، وذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار كاي تربيع اقل من 5 %، وبذلك فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ($C3=C4=C5=C6 \neq 0$).

4. تشخيص النموذج:

جدول رقم 07 : يوضح تشخيص نموذج الدراسة

إختبار إختلاف التباين (Breusch-Pagan-Godfrey) لنموذج (VAR) معادلة رقم (2)			
0.6403	Prob. F(6,2)	0.820673	إحصاءة (F)
0.3799	Prob. Chi-Square(6)	6.400360	مشاهدات R^2

شكل رقم (2) : يبين تشخيص النموذج



الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

تم تشخيص النموذج بواسطة اختبارين هما اختبار اختلاف التباين و اختبار جارك بيررا لتوزيع البواقي، وتم التوصل إلى النتائج الموضح بالجدول رقم (7)، والشكل رقم (2)، حيث يتضح أن القيم الاحتمالية لمشاهدات (R^2) أكبر من 5% كما في الجدول رقم (7)، مما يعني خلو النموذج من الارتباط الذاتي، أما فيما يخص اختبار جارك بيررا، فيتضح من خلال الشكل رقم (1)، أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 5%، مما يعني أن البواقي الناتجة عن الانحدار الذاتي موزعة توزيع طبيعي، ومن خلال التشخيص، يمكن القول أنه يمكن الاعتماد على النموذج في التقدير.

الخاتمة :

يشكل موضوع الهيكل التمويلي أهمية بالغة في المصارف الإسلامية نظراً لوجود عدة عوامل وسياسات تؤثر في تركيبته وكما له تأثير على عدة متغيرات أخرى كالربحية، وحيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر الهيكل التمويلي في بنك الراجحي الإسلامي على ربحيته.

أولاً : النتائج

- هناك تشابه مظهري بين المصارف الإسلامية والتقليدية من ناحية قيامهم ببعض الوظائف والمهام في نطاق عملية الوساطة المالية إلا إن الاختلاف الجوهرى بينهما يكون في المنهج وفي نطاق العمل. إذ تعتمد المصارف الإسلامية على أسلوب الوساطة القائم على قاعدتين وهما : الغنم بالغرم (المشاركة في الربح والخسارة) والخراج بالضمان في الحصول على الأموال واستثمارها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية من خلال التمويل الإسلامي بالمعاوضات والمشاركات والتبرعات، حيث يستند النظام المصرفي الإسلامي في استقطاب أموال الودائع على مجموعة من العوامل من أهمها الدافع الديني بدلاً من مبدأ المتاجرة بالنقود المستند على سعر الفائدة الربوي الذي تعتمد عليه المصارف التقليدية.

- أظهرت نتائج تحليل الانحدار الذاتي عن وجود أثر معنوي موجب وذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي المعبر عنه بنسبة أموال الملكية إلى إجمالي المطلوبات على الربحية المعبر عنها بمعدل

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

العائد على الأصول حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار كاي تربيع 0.007 وهذا يفسر لنا أهمية أموال الملكية في جذب الودائع والرفع من ثقة العملاء في المصرف والذي كان له تأثير إيجابي على الربحية .

- في حين أظهرت نتائج تحليل الانحدار الذاتي عن عدم وجود أثر معنوي وذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي المعبر عنه بنسبة إجمالي الودائع (الائتمانية والاستثمارية) إلى إجمالي المطلوبات على الربحية المعبر عنها بمعدل العائد على الأصول حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار كاي تربيع 0.17، نتيجة ارتفاع حجم الودائع خلال فترة الدراسة دون أن يقابله ارتفاع ملحوظ في معدل العائد على الأصول بسبب نمو حجم أصول المصرف بشكل كبير جداً مع زيادة غير ملحوظة في صافي إرباح المصرف مقارنة بحجم الأصول.

- أظهرت نتائج تحليل الانحدار الذاتي عن وجود أثر معنوي وذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي المعبر عنه بنسبة أموال الملكية إلى إجمالي المطلوبات ونسبة إجمالي الودائع (الائتمانية والاستثمارية) إلى إجمالي المطلوبات معاً على الربحية المعبر عنها بمعدل العائد على الأصول حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار كاي تربيع 0.01.

ثانياً : التوصيات

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، فقد اقترحت الدراسة التوصيات الآتية :

- حث المصارف الإسلامية على زيادة الاهتمام بصياغة هيكل التمويل ، ومحاولة خلق مزيج تمويلي أمثل يساعد على تقليل التكلفة ويقلل من المخاطر ويزيد من الربحية من خلال جذب المزيد من الأموال الخارجية وتوظيفها التوظيف الأمثل وتجنب محاكاة البنوك التقليدية من خلال التنوع بين عقود المعاولات والمشاركات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية وزيادة الاعتماد على التمويل الإسلامي بالمشاركات الذي هو أساس عملها.

- ضرورة قيام المصرف باستغلال الأموال بكفاءة عالية حتى يحقق المصرف أرباح مرتفعة عن طريق العمل على زيادة الاستثمار وعدم التركيز على استثمار معين وتنويع استثماراته والاستفادة من مصادر تمويله في استثمار أصوله من أجل الرفع من الكفاءة الاستثمارية التي تنعكس بدورها على الرفع من معدل عائدته مقارنة بحجم أصوله وحجم أمواله الخارجية.

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

- نوصي إدارة المصرف على التركيز بشكل أكبر على زيادة أموال الملكية لما لها من دور إيجابي في التقليل من حجم المخاطر التي قد يتعرض لها البنك ، وكذلك في جذب المزيد من الأموال الخارجية من خلال زيادة ثقة العملاء في المصرف.

قائمة المصادر والمراجع :

- الرفاعي ، فادي محمد ، المصارف الإسلامية ، الطبعة 1 (لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية، 2004) .
- الزبيدي ، حمزة محمود ، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، الطبعة 2، (الأردن : مؤسسة الوراق للنشر ، 2011)
- خلف ، أسسمهان ونقار ، عثمان و فاعور ، مؤمنة ، " أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي للفترة من 2010-2017" ، مجلة جامعة حماة ، سوريا ، 1، ع5، (28 تشرين الثاني 2018).
- دوابه ، أشرف ، التمويل المصرفي الإسلامي ، الطبعة 1 (القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، 2015).
- رمضان ، زياد وجودة ، محفوظ ،الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، الطبعة 4 (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2013).
- زنكري ، ميلود ، حماية الودائع المصرفية في المصارف الإسلامية بين التأصيل الشرعي ومواكبة المعايير العالمية للسلامة المصرفية الطبعة 1، (الإمارات : الشؤون الإسلامية والعمل الخيري ، 2015) .
- سعادة ، عبد الله ، "العلاقة بين مصادر الأموال واستخداماتها دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية " ، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، الأردن ، 14، ع2، (2018).
- عبد الستار ، عماد ، " استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية " ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العراق ، 8، ع32، 2013م.
- عقل ، مفلح ، مقدمة في الإدارة المالية ، الطبعة 1 . (عمان : معهد الدراسات المصرفية ، 1989).

الهيكل التمويلي القائم على أموال الملكية والودائع وأثره على الربحية في المصارف..(102-130)

- فيشوش ، حمزة ، "مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية " ، مجلة البحوث في العلوم الاقتصادية، الجزائر، م5، ع1، (2020) .

- نعيمة ، بروودي وكريمة ، يوسف ، "أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في دول الخليج: دراسة قياسية باستعمال نماذج البانل خلال الفترة من 2013_2019" ، مجلة البشائر الاقتصادية ، م7، ع2، (2021).

- نعيمة، بروودي ، "طرق احتساب الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية" مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، الجزائر ، م8، ع1، (2021) .

- هندي ، منير ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، الطبعة 6، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 2004).

- [https://www.alrajhibank.com.sa/alrajhi-group/about\(01.03.2022\)](https://www.alrajhibank.com.sa/alrajhi-group/about(01.03.2022))

- [\(02.3.2022\)](https://www.alrajhibank.com.sa/alrajhi-group/investor-relations/financial-overview/annual-reports?) .